الجماعية» الفلسطينية.

ولنتفحص الآن كيف تجسد هذا التطور وهذا النقاش على مستوى الدورات المتتالية للمجلس الوطني الفلسطيني، وهو الهيئة العليا في منظمة التحرير الفلسطينية.

المناقشة حول الدولة الديمقراطية في دورات المجلس الوطني(٤٤)

لا بد لنا، لتقويم أهمية النقاش، أن نستخرج ما يمكن تسميته: «التوافق» بين منظمات المقاومة الفلسطينية كلها (باستثناء «الأنصار» الشيوعية):

١ ــ الكفاح المسلح هو «الطريق الوحيد لتحرير فلسطين»، ومن هنا رفض جميع الحلول القائمة على التفاوض (على أساس القرار رقم ٢٤٢ أو مشروع روجرز أو سواهما). لذا فان الدولة الديمقراطية ليست معتبرة بمثابة «مشروع»، أو اقتراح للتفاوض بشأنه، وانما هي هدف استراتيجي.

٢ ــ تحرير مجموع التراب الفلسطيني هو الشرط الضروري لإقامة الدولة الديمقراطية. لا مجال اذن، لأي مساومة مع القادة الصهاينة ولا قبول بأي تأقلم مع البنيات الصهيونية.

٣ ــ رفض «الدولة المسخ»، أي الدولة التي تقام على جزء من فلسطين، وبشكل خاص في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لكن المناقشة محكومة أيضاً بالنزاعات الداخلية بين المنظمات الفلسطينية، ففي تلك المرحلة (١٩٦٧ ــ ١٩٧٠)، لم تكن حركة فتح قد ثبتت هيمنتها. وقد أنكرت عليها الجبهة الشعبية هذا الدور القيادي ولا سيما خلال سنة ١٩٧٠. «ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي التي فرضت نفسها على منظمة التحرير الفلسطينية طوال سنة ١٩٧٠، بالقوة أو بالحسنى، بفعل قدرتها الميدانية المتزايدة في الأردن وبفعل مغامرة احتجاز الرهائن في فنادق عمان في شهر حزيران (يونيو) واحتجاز الطائرات قرب مدينة الزرقا في شهر أيلول (سبتمبر)(٤٥). وكانت لهذا الصراع نتيجتان مباشرتان في ما يتعلق بالجدال القائم:

ــ الأولى، أنه اضطر حركة فتح، التي كانت تبحث فعلاً عن تحقيق وحدة أكثر شمولاً (لأسباب تحدثنا عنها آنفاً)، للدخول في مساومات وتنازلات.

ــ أما الثانية، فهي انه أعطى هذا الجدال وهذه المناقشات معنى هو غير معناها الحقيقي. ويؤكد الدكتور صرطاوي، في هذا الصدد(٤٦)، ان عناصر النزاع الداخلي أثرت كثيراً في النقاش المتعلق بالدولة الديمقراطية.

كنا نعتقد، يقول صرطاوي، اننا أمام مناورة تقوم بها فتح والرجعية العربية: كنا نعتقد بوجود مصيدة، دون أن ندرك جيداً ماهيتها. ومن هنا مبادرتنا الى الرفض والى ردّ ما تقدمت به فتح من اقتراحات في مرحلة معينة في البداية.

وكما قلنا، فقد كان المجلس الوطني الفلسطيني الخامس، المنعقد في شباط (فبراير) ١٩٦٩، أول مؤتمر يجري فيه الحديث عن فلسطين ديمقراطية. غير أن هذه الدورة لم تشارك فيها الجبهة الشعبية التي كانت في خضم أزمة داخلية.